الدكتور أحمد محمد الأصبحي الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام لـ«الثورة»:

المؤتمر استطاع أن يؤسس نظرية متقدمة للعمل الوطني

■، يصادف اليوم الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام في الـ٢٤ من أغسطس ١٩٨٢م.وبهذه المناسبة أجرت «الثورة» لقاء من الدكتور أحمد محمد الأصبحي الأمين العام المساعد للشئون السياسية والعلاقات الخارجية تطرق فيه إلى جملة من الموضوعات المتعلقة بتأسيس المؤتمر وتقييم التجربة والنظرة المستقبلية.

رسالة المؤتمر تجسدت في إعادة تحقيق الوحدة واشاعة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة

لقاء/ عبدالعزيز الهياجم

● في البداية نشكركم على تجاوبكم في الحديث للصحيفة بمناسبة الذكرى الـ٢٢ لتأسيس المؤتمر الشعبي العام رغم انشغالكم في الكثير من المهام التنظيمية ونود تفضلكم باعطاء القارئ فكرة عامة عن البدايات الأولى لتأسيس المؤتمر كيف بدأ كفكرة وأصبح حقيقة؟

-.. تعود فكرة قيام المؤتمر الشعبي العام بخاصيتها العملية إلى الفترة التي كان فيها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قائداً لمحافظة تعز، إذ خبر الوسطين العسكري والمدني، وكان بطبيعة تكوينه الشعبي قريباً من هموم المواطنين واهتماماتهم، يغشى المجالس، ويرتاد المنتديات ويتألم لما يمر به الوطن في ظل التشطير من صراعات دامية وأعمال تخريبية وتوترات نفسية ومآزق سياسية وأزمات اقتصادية تحد من حركة البناء والتنمية وتقلق الأمن والاستقرار ما جعله يبحث بجدية عن الحل المناسب للخروج بالشعب والوطن من تلك الدوامة الأليمة واستقبل في مجلسه مختلف النخب الفكرية والأدبية والسياسية ومكنهم من الحوارات والمناظرات التي يتدبرون فيها أمر الوطن كل من وجهة نظره.. ولطالما تاقت نفسه ليرى مختلف ألوان الطيف السياسي اليمني مجتمعة على صعيد واحد، يتحاورون بحرية تامة، ليصلوا إلى أفضل وأنسب الحلول العملية التي يلتقون فيها على نظرية عمل وطني وأسلوب عمل سياسي منبثق من رؤى وطنية متفاعلة مع إرادة الشعب وتحقيق طموحاته في الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وبناء الدولة الحديثة.

اللحظة التاريخية

- وجاءت اللحظة التاريخية، حين انتخبه مجلس الشعب التأسيسي رئيساً للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. ليكون في طليعة همومه العمل على ترجمة أمانيه في تمكين الشعب بمختلف شرائحه، وألوان طيفه السياسي من صياغة نظرية عمل وطني يتأسس عليها المؤتمر الشعبي العام، فسارع إلى تكليف نخبة من المفكرين والسياسيين من داخل وخارج مجلس الشعب التأسيسي بأعداد تصور أولي لما ينبغي أن تكون عليه نظرية العمل الوطني، ثم بعد فراغهم من إعداده، أحاله إلى قيادات الأجهزة التنفيذية في الدولة مدنية وعسكرية وتعاونية ومنظمات المجتمع المدني.. والذين بدورهم أعادوا الصياغة بصورة أكثر اكتمالاً وتوسعاً في الرؤى، وهنا قرر الأخ الرئيس أن يوسع دائرة المشاركة في صياغة هذا المشروع، فشكل لجنة الحوار الوطني من مختلف ألوان الطيف السياسي، وقوامها خمسون عضواً واجتمعت اللجنة لحوار أخذ مداه الزمني الكافي (أكثر من عامين) ووفر للجنة كامل شروط الحوار: حرية تامة، وشفافية عالية، وزمن مفتوح لجدية متواصلة، وحوار مسئول، واحترام لكل رأي يطرح، فلا محاسبة على فكرة غريبة، ولا مصادرة لرأي، لا تلقين ولا إملاء، ولا وصاية، ولا استماع لوشاية، ولا قرارات جاهزة، أو صياغات معدة مسبقاً، متحرر من الحوارات الصورية، والسرادقية الشكلية.. ما أدى إلى تعميق قيم الحوار الوطني الديمقراطي، والتي أضحت سلوكاً عاماً هيأ للقبول بالتعددية السياسية فور إعلان قيام دولة الوحدة.

ومن تلك القيم:

- الإيمان بشرعية الاختلاف، وأدب الاختلاف.
- ترسيخ مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.
- البحث عن الجوامع المشتركة واحترام الفروق.
- القبول بالحد الأدنى من المبادئ التي يلتقي عليها الجميع في صياغة نظرية للعمل الوطني.
- الاتفاق على الثوابت الوطنية.
- نبذ التعصب والتطرف.
- السير نحو الاعتدال والوسطية والتوازن.

وإثر فراغ لجنة الحوار الوطني من صياغة مشروع الميثاق، كلفها الأخ الرئيس أن تنزل المشروع في ورقة استبيان توزع على جماهير الشعب من خلال عقد مؤتمرات شعبية مصغرة بلغ عددها سبعمائة مؤتمر شعبي في عموم الجمهورية، ثم جمعت النتائج ،وكلفت لجنة الحوار الوطني بإعادة صياغة مشروع الميثاق في ضوء تلك النتائج.. وهكذا اكتملت صياغة المشروع بعد رحلة طويلة من الحوارات شملت الشعب كل الشعب في الشطر الشمالي من الوطن اليمني، وفتح المجال واسعاً أمام النخب الفكرية والسياسية من الشطر الجنوبي قبل الوحدة وأدلى الكثيرون بآرائهم عبر مختلف وسائل وأجهزة الاتصال.. وعندها دعا الأخ الرئيس إلى عقد المؤتمر الشعبي العام الأول ليقول كلمته الأخيرة في مشروع الميثاق الوطني.

وقد تشكل المؤتمر آنذاك من ألف عضو، سبعمائة عضو منهم بالانتخاب من قبل المؤتمرات الشعبية المصغرة، وثلاثمائة عضو بالتعيين، وهم الذين شاركوا في صياغة المشروع في مختلف مراحله ومنهم اعضاء لجنة الحوار الوطني.

وانعقد المؤتمر خلال الفترة من ٢٤ أغسطس وحتى ٢٩ منه عام ١٩٨٢م. وانتخب الأخ الرئيس رئيساً للمؤتمر الشعبي العام الأول والذي أدار المؤتمر بحنكة واقتدار، ومكن المؤتمرين من التحاور على الصيغة النهائية للميثاق وتوصلوا إلى اقرارها لتصبح نظرية العمل الوطني.

وتساءلوا إثر ذلك: من يحمي الميثاق الوطني؟ من يطبق الميثاق الوطني؟ ما هي الآليات التي تحول هذة النظرية إلى برامج عمل سياسي وخطط تنموية منفذة؟

واتفق الجميع على اقرار قيام واستمرارية المؤتمر الشعبي لينهض بهذه المهام.

وترتب على هذا الاقرار إعداد النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وما استتبعها من انتخابات لقيادة تكويناته، حيث انتخب الأخ الرئيس في حينه أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام وانتخبت اللجنة الدائمة وأمانة سر اللجنة الدائمة واللجنة العامة، واللجان المتخصصة..

وهكذا أضحت الفكرة حقيقة شعبية منظمة:

- فكرة انتهت بنظرية عمل وطني «الميثاق الوطني».
- فكرة انتهت بقيام تنظيم سياسي رائد «المؤتمر الشعبي العام».

حكمة الرئيس

● باعتباركم أحد المؤسسين للمؤتمر الشعبي العام وانتخبتم في المؤتمر التأسيسي الأول مقرراً عاماً للمؤتمر فهل لنا أن نعود بذاكرتكم إلى يوم الثلاثاء ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م لتحدثونا عن الكيفية التي عقد بها المؤتمر وماذا تم فيه؟

- بالنسبة للكيفية التي عقد بها المؤتمر، وما تم فيه فقد تناولت ذلك في الإجابة السابقة.. لكن ما يجدر التوقف عنده في تلك اللحظات التاريخية هي تلك المشاعر الفياضة بالبهجة والبشر والمحبة والمودة وألفة القلوب، وسكينة النفوس.. فقد كان لحكمة الأخ الرئيس ومنهجية الحوار التي تميز بها المفتاح الذي فتح به مغاليق القلوب والعقول، وأرشدها إلى ما تمتلكه من قدرات خلاقة، وكنوز من القيم الإبداعية ومكنها من إطلاق طاقاتها الحبيسة، وهيأ لها أجواء الاكتشاف للذات الحضارية الأصيلة فأدركت قيمة الحوار الوطني المسئول وتداركت ما فات في زمن الفرقة والصراعات..

لقد أقبل الجميع لعقد المؤتمر الشعبي العام الأول من مختلف مناطق الجمهورية ومن مختلف شرائح المجتمع اليمني، ومن جميع ألوان طيفه السياسي.. أقبلوا وهم يشعرون جميعهم بشرعية الحضور وشرعية المشاركة، وبمسئولية اللقاء.. فالكل يحمل هم الوطن والمواطنين.. ولمهمة تاريخية لم يسبق لها مثيل.. مهمة تدارك أزمات وإشكالات الحاضر وصياغة المستقبل الواعد.

حضور الشعب

حضورهم، هو حضور الشعب.. ورضى الشعب وأمل الشعب.. فالحضور لم يقتصر على مناطق دون أخرى ولم يكن استجابة لدعوة لحظية ولا لأمر طارئ، ولا لاستدراج فئة أو حزب أو جماعة لصالح فئة أو حزب أو جماعة أخرى، ولا كان جمعاً مدفوعاً لمكايدة أو مناكفة، أو ردة فعل لحدث أو واقعة ، ولا انتصار البعض على البعض الآخر.. لذا كان الحضور فائق الحيوية والنشاط والعطاء الذهني، والشفافية العالية، والألفة القوية التي لا يحدها وصف، والتي لم تتح مجالاً لصراع فكري أو لشتات رأي، فقد أبغض الجميع مرحلة التمزق والخلافات العميقة واللجوء إلى العنف والعمل في الخفاء.. إنهم في هذا المؤتمر يستقبلون مرحلة جديدة قوامها كرامة المواطن وحريته وممارسة حقوقه وملء فراغه السياسي بفكر سياسي أسهم في صياغته، والاتفاق على أسلوب عمله السياسي الذي لا ينحاز لفئة أو طائفة أو جماعة أو شلة ولا يرتهن لإرادة خارجية ولا لنظام شمولي..

اجتمعوا عن اختيار وانتخاب حر، وطواعية واقتناع فتوفرت للمؤتمر شروط نجاحه.. فهم من صاغوا نظريته وهم من اختاروا أسلوب عملهم السياسي.. لذا كانت دلائل الانتماء الصادق إلى المؤتمر لا تخفيها تلك الوجوه المفعمة بالأمل، وعقد العزم على العمل، واختطاط طريق التنظيم السياسي المجسد لطموحات الشعب وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية المجيدة.. وذلك أسمى ما ساد أجواء اعضاء المؤتمر، وما التزم به وسار عليه حملة رسالته في الوحدة والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة والتنمية الشاملة وتعزيز الأمن والاستقرار.

أسس راسخة

● بعد ٢٢ عاماً من تأسيس المؤتمر الشعبي العام لازال البعض ينظر إلى أن ديمومة هذا التنظيم مستمدة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- فما رأيكم بهذا الطرح؟

- المؤتمر بنى على أسس متينة وراسخة ووفق مواصفات مهندسه فخامة الأخ الرئيس القائد الوحدوي الرمز علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي اختار أن تأتي قاعدته الصلبة مستوحاة من إرادة الشعب الذي صاغ نظرية عمله الوطني، واختار عبر ممثليه شكل تنظيمه السياسي.

ومن الوفاء للقائد وللشعب أن يعظم المؤتمر الشعبي العام من قدراته التنظيمية ويضاعف من فاعليته الفكرية والسياسية والمضي بهمة عالية في تحمل مسئولياته التاريخية، والتي أنجز كبراها قائد مسيرة النهوض الحضاري المعاصر رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والتي تتمثل بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية والانتصار لديمقراطية التعددية السياسية والحزبية، والنهوض بأعباء التنمية الشاملة وبناء الدولة الحديثة وانتزاع المكانة اللائقة لبلادنا بين بلدان العالم.

وما كان لمن صدق شعبه وأخلص لوطنه أن ينهار له أساس أو يتهاوى له بنيان.. والذين يقرأون المؤتمر بخلاف ذلك فهم واهمون، لأنهم قرأوا المؤتمر باسقاطات ما هم فيه.

إنجازات كبرى

● ما هو تقييمكم لتجربة المؤتمر الشعبي العام بعد ٢٢ عاماً من تأسيسه وما هي نظرتكم المستقبلية؟

-إن من ينظر إلى حجم ما تحقق من الإنجازات التاريخية والمكاسب الوطنية الكبرى في مدى (٢٢) عاماً من قيام المؤتمر الشعبي العام، سيجد أنها بحسابات الزمن وبكل المقاييس أكبر بكثير مما عجز عن تحقيقه غيره في غير قطر أو دولة من دول العالم النامي، ما يجعل المراقب المحايد ينظر بعين الاكبار للمؤتمر الشعبي العام الذي أكد عبر مسيرته أنه الرائد بفكره السياسي، والصادق في خططه وبرامج عمله، والقادر على المواءمة بين النظرية والتطبيق والمؤهل عن جدارة لقيادة المستقبل بما أنه كان المبشر الناجح بالديمقراطية والمسارع إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والمعني بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والذي لم تصرفه شحة الإمكانات والمعوقات والصراعات التي تقتحم أمن الوطن واستقراره ،لم يصرفه ذلك عن المضي في التنمية الشاملة وإقامة العديد من المشاريع الخدمية والإنتاجية، وتحقيق نجاح متميز شهد له البنك الدولي في ثورة المواصلات البرية، شريان الاقتصاد، التي عم فيها سفلتة معظم الطرق الرابطة بين مختلف مناطق الجمهورية.. وليس بخاف على أحد ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات التي حدثت في زمن وجيز.. ولن نعدد هنا المنجزات التنموية التي تحققت خلال ٢٢ عاماً لكن يكفينا منها ذكر ديمقراطية التعليم وتطبيق شعار تأمين التعليم من المهد إلى اللحد ونشر الخدمات الصحية ومد شبكة الكهرباء في المدن والأرياف، وبناء ما لا يقل عن ٣٠٠ منشأة مائية يتقدمها إعادة بناء سد مارب العظيم، رمز الأمل بعودة الحضارة وتجديدها بلغة العصر.

واستخراج الثروة النفطية واستثمارها وغير ذلك في مجال الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتي تتعاظم خيراتها سنة إثر أخرى في ظل مفهوم المؤتمر الشعبي العام لشروط التنمية والتي تتمثل بالأمن والاستقرار وبناء الإنسان.. وقد كان ذلك من خلال بناء وتحديث القوات المسلحة والشرطة والأمن، والذي يركز على الكيف قبل الكم، وعلى أفضل وسائل التدريب والتعليم، والتنظيم والتسليح لتساير روح العصر وتطور وسائل الحرب الحديثة بحيث تصل إلى المستوى الذي يمكنها من أداء واجباتها التي توفر الشروط الأمنية والدفاعية للتنمية.

ولن أعدد المنجزات فالقارئ يتابع على الدوام ما يفتتح من المشاريع وما يوضع من أحجار الأساس لمشاريع تنموية (خدمية وإنتاجية) وإن أهم إنجاز تاريخي في حياة شعبنا المعاصرة هو ريادة المؤتمر لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية وريادته لديمقراطية التعددية السياسية والحزبية وريادته لتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وهذا ما أكسب اليمن في ظل قيادة المؤتمر الشعبي العام المكانة الدولية اللائقة بها.

ومن حق عضو المؤتمر أن يفخر بالانتماء إليه، انتماء عضو إلى تنظيم سياسي يتمثل هموم الوطن والمواطنين، ويجسد آمالهم وطموحاتهم إلى واقع معاش.. فهو الرائد للمسيرة الديمقراطية والتنموية مثل ما كان الرائد في العمل لإعادة تحقيق الوحدة ولا غرو فهو التنظيم الذي تأسس على الحوار الوطني.. وهو التنظيم الذي انبثق من صفوف الشعب بالانتخابات، وهو التنظيم الذي لم يراوح عند نقطة البداية، بل جعل منها نقطة انطلاق، سواء من حيث عدد أعضائه أو من حيث نظمه ولوائحه وبرامج عمله، فهو تنظيم سياسي مرن متطور، تحديثي، تنويري ، يراجع في دورات انعقاد مؤتمره العام ما يعيق مسيرته وما يعتور أداء تكويناته من قصور ويقدم البدائل الأنسب التي تمنحه على الدوام قوة الدفع الحركي إلى أمام.

ويعلم الجميع أن المؤتمر بدأ تكوينه بألف عضو وانتهى اليوم بأكثر من مليوني عضو ومسيرته الديمقراطية تتقدم بخطى حثيثة الأمر يجعلنا ننظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر في اتجاه تنفيذ المشروع الوطني النهضوي الشامل.